

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٩٠**

الخميس، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

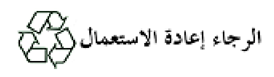
نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد آرنو
	فييت نام	السيد بوي ذي جيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أوافي المجلس بمعلومات عن المستجدات التي وقعت في الشرق الأوسط على مدى الشهر الماضي، أود أن أتشاطر تجربة شخصية.

في الأسبوع الماضي، حضرت مباراة كرة القدم بين فلسطين والأردن في الخليل، بصحبة رئيس الوزراء الفلسطيني، ومحافظ الخليل وعمدة المدينة. وعلى الرغم من جميع المشاكل الناجمة عن الصراع الذي لم يحَل وعن الاحتلال، التي تتجلى على نحو مؤلم في أجزاء من الخليل، فإن الكثير مما شهدته في تلك الأمسية غمرني بالأمل. فقد وفرت قوات الأمن الفلسطينية أمنا عاما نموذجيا. ورفرف العلم الفلسطيني على نحو يدعو إلى الافتخار. وشجع الشعب الفلسطيني، بالآلاف، الفريق المضيف ليحرز تعادلا مشرفا مع جاره فريق الأردن، الذي كان لحضوره في حد ذاته دلالة رمزية قوية.

ولدينا اليوم سلطة فلسطينية تشكل أكثر من شريك من أجل السلام. لدينا طرف فاعل على استعداد للاضطلاع بمسؤولياته، ومصرّ على التشبث بحقوقه، وهو بحاجة ماسة للدعم والتمكين – من إسرائيل والمنطقة والعالم. والحكومة الفلسطينية عازمة على استكمال التحضيرات لإنشاء الدولة في غضون أقل من سنتين. وأنا على قناعة بأنها قادرة على ذلك، إن لم تكن قد قامت به فعلا. وبعد سنوات قصار من الآن، يمكن لأي فريق من أفرقتنا الوطنية أن يلعب كرة القدم ضد فلسطين، ليس في المنطقة ”ألف“ الخاضعة للسلطة الفلسطينية فحسب، وإنما في دولة فلسطينية متصلة الأراضي ذات سيادة وعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

ونعلم جميعا أن هناك عراقيل أمام بلوغ هذا الهدف، قد تبدو أحيانا قاهرة. غير أنه هدف ممكن التحقيق، بل يجب أن يحقق. وأعتقد أن الفشل في ذلك سيعمق الصراع إلى حد سيصعب الخروج منه، وستكون له عواقب بالغة ودائمة.

ولذلك فإن اللحظة الحالية هامة، ويجب على جميع الأطراف أن تكف عن البحث عن الذرائع وترقى إلى مستوى مسؤولياتها. ويزور المنطقة المبعوث الخاص للولايات المتحدة جورج ميتشيل في إطار الجهود المتواصلة للتعجيل باستئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية وإنهائها.

وتجتاز تلك الجهود مرحلة حاسمة، ونحن ندعمها بصورة قوية.

ونغتنم هذه الفرصة لنذكّر المجلس بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للمجموعة الرباعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والتي تشكل أساس قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ونعتقد أن أي مفاوضات مستأنفة ينبغي أن تستفيد من ذلك العمل، وأن تقديم دعم قوي من جانب طرف ثالث سيساعد الطرفين، وأن الهدف النهائي المتمثل في إنشاء دولتين استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧ وحل جميع المسائل الرئيسية، يمكن، بل يجب، أن يتحقق بسرعة وعلى نحو هادف.

بيد أنه للتمكّن من إجراء المفاوضات، من الحاسم أن يلتزم الطرفان بواجباتهما بموجب خارطة الطريق وأن ينفذاها. وفي ذلك الصدد، لا يزال استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مصدر قلق بالغ. فعلاوة على أعمال البناء الجارية، أذن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك، في ٧ أيلول/سبتمبر، ببناء ٤٥٥ وحدة سكنية إضافية في العديد من المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في محيط القدس ووادي نهر الأردن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الأراضي الإسرائيلية، في ٨ أيلول/سبتمبر، بقبول العطاءات لبناء ٤٨٦ شقة في مستوطنة "بيسغات زئيف" في القدس الشرقية.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر الأمين العام بيانا يشدد على عدم مشروعية النشاط الاستيطاني ويدعو إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق لتجميد جميع أنشطة الاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المواقع المتقدمة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، مثلما طالبت بذلك المجموعة الرباعية. كما نجدد التأكيد على دعوة المجموعة الرباعية إلى وقف الأعمال الاستفزازية في القدس، بما في ذلك هدم البيوت وعمليات الإخلاء.

ويذكر أعضاء المجلس ما أعربت عنه المجموعة الرباعية من دعم لإجراء الحوار فيما بين الأطراف في المنطقة في إطار روح مبادرة السلام العربية. ونأمل أن تكون بلدان المنطقة على استعداد لاتخاذ خطوات إيجابية تجاه إسرائيل إذا ما استؤنفت المفاوضات فعلا، استنادا إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خارطة الطريق. ونجدد أيضا التشديد بقوة على أهمية تعزيز التعايش السلمي في جميع أنحاء المنطقة من خلال إبرام اتفاقات سلام بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان، على أساس قرارات مجلس الأمن، بصورة تعزز على نحو متبادل الجهود الرامية إلى إنشاء دولة فلسطين. وعلاوة على ذلك، سنحث على تكثيف الدعم للسلطة الفلسطينية باعتباره مسألة تتعلق بالعمل الإقليمي المشترك.

ومثلما أشرت إلى ذلك في مقدمتي، أعلنت السلطة الفلسطينية في ٢٥ آب/أغسطس عن خطتها لاستكمال بناء مؤسسات جهاز الدولة، في غضون السنتين القادمتين، بغية وضع الأساس لبناء دولة فلسطينية معترف بها دوليا. وستشكل خطة التمكين الذاتي، التي تتجسد في تحقيق تحسينات أمنية واقتصادية ملموسة في الميدان ووضع خطط أكثر طموحا للمرحلة المقبلة، إضافة قوية إلى تجديد العملية السياسية. ويجب تمكينها ودعمها. وسيشكل اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، الذي سيعقد هنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فرصة لتجديد الالتزام في ذلك الصدد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطة الفلسطينية ضمان القانون والنظام في مدن الضفة الغربية وقراها. واستمر توجه انخفاض العمليات العسكرية الإسرائيلية الجليّ منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. غير أن الفترة

الفاصلة بين ٢٠ آب/أغسطس و ١٥ أيلول/سبتمبر، شهدت جرح ٥٠ فلسطينيا ومقتل ثلاثة آخرين، من بينهم طفل عمره ١٥ سنة، في أعمال قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية. وسجل مكتب منسق الشؤون الإنسانية ٣٥ هجوما للمستوطنين على الفلسطينيين، بعضها وقع في سياق ما يسمى بسياسة الانتقام، حيث يهاجم المستوطنون المجتمعات المحلية الفلسطينية لمقاومة أي محاولات لإزالة المراكز الاستيطانية المتقدمة.

وإجمالا، يفيد مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن ٦١٩ عائقا أمام الحركة لا تزال قائمة في الضفة الغربية، بما في ذلك ٦٩ من نقاط التفتيش تعمل بصورة دائمة. غير أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للتخفيف من تدابير الإغلاق، التي وردت في الإحاطات الإعلامية الأخيرة، أدت إلى تحسين نوعي في الحركة والوصول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خففت إسرائيل من عمليات نقطة من نقاط التفتيش، مما سيحسن الوصول إلى وادي نهر الأردن. وبالأمس، أعلنت إسرائيل أنها ستشرع في إزالة ١٠٠ سد ترابي في العديد من مدن الضفة الغربية. وقد شهد موظفو الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، على الرغم من أن معظم تلك العراقيل غير مدرج في الحساب الرسمي للأمم المتحدة.

ونشجع بقوة حكومة إسرائيل على البناء على تلك الخطوات الإيجابية باتخاذ مزيد من التدابير البعيدة الأثر بما يتفق مع سياستها القائمة على تيسير زيادة الحركة والنشاط الاقتصادي. وفي ذلك السياق، ما زلنا نشعر بالقلق من أن إسرائيل لم توافق على الحد الأدنى من الترددات الضرورية للشركة الوطنية للهواتف النقالة، مما يجعلها قادرة على الاستمرار تجاريا. وذلك أمر لا غنى عنه بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وعائدات السلطة الفلسطينية.

واصلت السلطة الفلسطينية جهودها الرامية إلى الإصلاح والحفز المالي. ونما الاقتصاد بنسبة ٥,٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، ما زال هناك عجز في احتياجات الميزانية المتكررة. إن دعم الجهات المانحة في الوقت المناسب أمر حيوي من أجل الحفاظ على السيولة بيد السلطة الفلسطينية، لمساعدتها على تجنب الاقتراض من البنوك المحلية وتمكينها من الاستمرار في برنامج الإصلاح.

كما كانت هناك خطوات سياسية هامة اتخذها الجانب الفلسطيني تحت قيادة الرئيس محمود عباس. ففي ٢٦ آب/أغسطس، اجتمع في رام الله المجلس الوطني الفلسطيني – وهو الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان أول اجتماع من نوعه منذ عام ١٩٨٨. وانتخب ستة أعضاء جدد لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأعرب الرئيس عباس، وفقا للقانون الفلسطيني، عن نيته إصدار مرسوم تجرى بموجبه انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة عند انتهاء مدة ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع ذلك، صرحت حماس بأنها لن تسمح بإجراء الانتخابات في قطاع غزة قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الوطنية.

في ١٠ أيلول/سبتمبر، وبناء على سبع جولات من الحوار جرت منذ الأشهر الأولى من هذا العام، قدمت مصر اقتراحا شاملا لتسوية المسائل المعلقة التي جعلت الفلسطينيين منقسمين على أنفسهم، على أساس إجراء الانتخابات في النصف الأول من عام ٢٠١٠. ونكرر دعوتنا لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية، كما دعت إلى ذلك المجموعة الرباعية،

ونحث جميع الفصائل على المشاركة بإيجابية في الحوار الداخلي برعاية مصرية.

وما زال الوضع في غزة لا يطاق، ولا يصبّ في مصلحة أي من المعنيين. ويشمل قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) عناصر تكون نهجا أكثر استراتيجية، ولكن العناصر الرئيسية تظل حبرا على ورق. وفي خضم الجهود التي تبذل في سبيل إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مغزى، لا يمكن ترك الحالة في غزة لتشهد مزيدا من التدهور والتفكك.

هناك هدوء غير رسمي مشوب بالحذر، ولكنه هش بطبيعته، والحوادث العنيفة مستمرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق صاروخان و ١١ قذيفة هاون من قطاع غزة وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بـ ١٨ عملية توغل غير عميق وشن ثلاث غارات جوية، فضلا عن عدد من الحوادث حيث قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار على صيادين فلسطينيين. وقتل ستة فلسطينيين – بينهم طفلان – وأصيب ١٦ آخرين بجروح، في حين أصيب جندي إسرائيلي بقذيفة هاون. ونواصل الدعوة إلى وضع حد للعنف والاحترام الكامل للقانون الدولي من جميع الأطراف.

نلاحظ مع بالغ القلق أنه، وفقا لبيان صادر عن زعيم حماس خالد مشعل في ١٠ أيلول/سبتمبر، ما زالت حماس تشتري الأسلحة وتصنعها وتهربها إلى قطاع غزة. والجماعات المتطرفة تنشط في قطاع غزة أيضا. وتفيد التقارير بأن حماس اعتقلت نحو ١٦٠ من مؤيدي جماعة أنصار الله المتطرفة في الأيام الأخيرة من آب/أغسطس، بعد اكتشاف متفجرات زرعت بالقرب من مرفق هام من المرافق الأمنية التابعة لحماس؛ وقد أفرج عن بعضهم مؤخرا.

ما زال العريف الإسرائيلي جلعاد شليط أسيرا بعد مضي ما يقرب من ٣٩ شهرا. وما زلنا ندعو إلى السماح بالوصول إليه، وكذلك إطلاق سراحه. والمناقشات مستمرة بغية تأمين إطلاق سراحه وإطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين حاليا لدى إسرائيل والذين يبلغ عددهم ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ معتقل.

وبسبب الحصار الإسرائيلي، لم يسمح بأي صادرات فلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يحدث تحسن كبير في مستويات الوصول غير الكافية المبلغ عنها في الإحاطات الإعلامية السابقة. وتشكل الإمدادات الغذائية والطبية الجزء الأكبر من الواردات. وكما أكد التقرير الأخير لمنسق الشؤون الإنسانية، فإن الاحتياجات الإنسانية الفورية تشمل المدخلات الزراعية والمياه ومعدات الصرف الصحي والمواد اللازمة لإصلاح المآوي والمواد التعليمية. ويجب على السلطات الإسرائيلية تيسير الدخول العاجل لتلك المواد. والآثار البعيدة الأجل الناجمة عن الحصار مثيرة للقلق العميق، من حيث تدهور البنية التحتية العامة والتدهور البيئي وتدمير سبل العيش وزرع اليأس والإحباط في نفوس السكان الذين يمثل الأطفال نصف عددهم.

كما يعلم المجلس، في مطلع حزيران/يونيه، قدم الأمين العام إلى إسرائيل اقتراحا تقود بموجبه الأمم المتحدة أنشطة إعادة الإعمار المدنية في قطاع غزة، بدءا من المشاريع المتوقفة التي تضم الإسكان والعيادات الطبية والمدارس. ويحظى هذا الاقتراح بدعم كامل من السلطة الفلسطينية والمجموعة الرباعية. لقد أجريت مناقشات بناءة وواسعة النطاق رفيعة المستوى مع الحكومة الإسرائيلية بشأن هذا الاقتراح. وهناك فريق تفاوضي على مستوى العمل تابع للأمم المتحدة، يتألف من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يجري باستمرار حوارا إيجابيا مع المسؤولين الإسرائيليين حول التفاصيل التقنية، بما في ذلك إجراءات

الرصد والتحقق التي تقوم بها الأمم المتحدة. و لم تأل الأمم المتحدة جهدا في هذه المسألة.

ومع ذلك، لا بد لي أن أبلغ المجلس بأننا لم نتلق ردا إيجابيا من إسرائيل. وذلك مؤسف للغاية. وتقول الحكومة إن استمرار احتجاز جلعاد شليط هو العائق الرئيسي في وجه السماح حتى بإعادة الإعمار المدني. ونكرر نداءنا إلى حكومة إسرائيل السماح بدون تأخير بدخول المواد إلى غزة من أجل تحقيق بداية مجدية في تلبية الاحتياجات الهائلة لانتعاش المدنيين.

والأمر الأكثر إيجابية هو أن إسرائيل أعلنت موافقتها على ثلاثة مشاريع للأمم المتحدة في مجالي المياه والصرف الصحي، تم اختيارها من قائمة مقترحة قدمها الأمين العام إلى الحكومة الإسرائيلية السابقة قبل حوالي ١٥ شهرا. وكما هو مبين في تقرير أصدرته مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للبيئة، فإن مصادر المياه الجوفية في قطاع غزة - التي يعتمد عليها نحو ١,٥ مليون فلسطيني للزراعة ومياه الشرب - معرضة لخطر الانهيار. فإن حوالي ٨٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمياه المعالجة تصرف في البحر يوميا، مما ينطوي على عواقب محتملة في مجال البيئة والصحة بالنسبة لغزة وكذلك جنوب إسرائيل ومصر. إن الموافقات الثلاث على مشاريع الأمم المتحدة، فضلا عن الموافقة على أن يعمل البنك الدولي في مشروع للصرف الصحي في شمال غزة هي مجرد بداية. وسيكون من الضروري التوسع كثيرا في المشاريع إذا أريد تلبية الاحتياجات في مجال المياه والصرف الصحي.

وختاما، صدر في ١٥ أيلول/سبتمبر تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، التي يرأسها القاضي ريتشارد غولدستون. وكانت البعثة مكلفة بما يلي:

”التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ربما تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرت في قطاع غزة خلال الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سواء كان ذلك قبلها، أو خلالها، أو بعدها“.

وسيقدم التقرير رسميا إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

أنتقل الآن لأتكلم بإيجاز عن لبنان. بعد مرور ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/يونيه، واجهت الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة مأزقا جديدا في ١٠ أيلول/سبتمبر، بعد أن استقال رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في أعقاب رفض المعارضة حكومته المقترحة. وفي يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، أجرى الرئيس سليمان جولة جديدة من المشاورات مع جميع الكتل البرلمانية. ونتيجة لتلك المشاورات قال إنه أعاد تعيين السيد الحريري رئيسا مكلفا للوزراء وأناط به مهمة تشكيل الحكومة. ويأمل الأمين العام في أن يتمكن اللبنانيون من مواصلة العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تشكيل حكومة وحدة. وأود أن أضيف أنه من المهم تشكيل حكومة على وجه السرعة من أجل ضمان ألا يؤدي استمرار حالة الجمود السياسي الحالي إلى تلاشي المكاسب نحو الاستقرار في لبنان التي تحققت من خلال الانتخابات.

أما فيما يتعلق بجنوب لبنان، فقد أطلق في ١١ أيلول/سبتمبر، صاروخان على إسرائيل من منطقة القليلة. وردت إسرائيل بإطلاق ١٢ قذيفة مدفعية. ويشكل إطلاق الصواريخ انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد كشفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات

المسلحة اللبنانية عملياتهما المشتركة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلعت القوة الطرفين على التقرير عن التحقيق في حادث خربة سالم. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بصورة يومية.

وأنا على اتصال وثيق مع زملائي في المجموعة الرباعية بشأن الجهود المبذولة لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات وتأمين الالتزامات المطلوبة بموجب خريطة الطريق؛ والجهود الهامة التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، والحالة التي لا يمكن تحملها في قطاع غزة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للبدء في إعادة الإعمار المدني، والأبعاد الإقليمية الأوسع نطاقا. هناك وحدة هدف بشأن جميع تلك القضايا، فضلا عن العزم على تركيز كل الطاقات السياسية لحل الصراع في السنوات القليلة المقبلة وهي سنوات حاسمة. وهناك فرصة هامة لإرساء الأساس لإحراز التقدم حيث يجتمع القادة في افتتاح الجمعية العامة الأسبوع المقبل، وستجتمع المجموعة الرباعية في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقبل كل شيء، يجب على الأطراف أن تتحمل المسؤولية وتغتنم هذه الفرصة. والآن هو الوقت المناسب للتعهد بالالتزامات الضرورية لإعادة إطلاق المفاوضات والتأكد أنها تفضي إلى حل قائم على دولتين وتحقق سلاما عادلا ودائما وشاملا في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا المتعلقة بالموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.